بروتوكول بشأن التعاون
بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥٨٢) تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠ المتضمن الموافقة على بروتوكول بشأن التعاون بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية الذي تم التوقيع عليه بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ ، بصيغته التالية :-

إن وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية و المشار إليهما فيما يلي بـــ "الطرفين"، سعيا منهما على إقامة وتطوير وتعزيز التعاون بينهما في المجالين القانوني والقضائـــي، فقد اتفقا على ما يلي:

المادة (١) :

لتحقيق التعاون بينهما، يُعطي الطرفان الأولوية لما يلي:

أ. تبادل التشريعات السارية والمنشورات والمؤلفات القانونية والقضائية والبحوث والمجلات القانونية، والمعلومات حول النظام القضائي في كلا الطرفين.

ب. المشاركة في المؤتمرات القانونية والقضائية والندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي يعقدها الطرفان.

ج. تشجيع زيارات الوفود القانونية التي تستهدف متابعة التطورات التشريعية والقضائية.

المادة (٢) :

سيكون التعاون موجها تحديدا في المجالات التالية :

١. دعم مراجعة القوانين المدنية و الجزائية .
٢. دعم التخصص و مأسسته في المحاكم و أعمال النيابة العامة .
٣. دعم التفتيش القضائي.
٤. دعم المعهد القضائي الأردني.
٥. دعم التعاون الدولي بين الطرفين من خلال إدارات التعاون الدولي في الوزارتين.
٦. تعليم اللغة الفرنسية لدى المعهد القضائي الأردني.
٧. تنمية المشاركة في تقاسم رسوم المنح الدراسية لصالح أفضل الطلبة في القانون.

المادة (٣) :

لا يحول هذا البروتوكول دون إبرام اتفاقات تعاون قضائي أخرى لتعزيز التعاون بين الطرفين.